

لقطات


 ونحن ننادي بتوقف عمل الأطفال،
أمانة العاصمة نظيفةً بجهود
الأطفال

ورشة عمل لبرلمان الأطفال مع اللجنة الوطنية للمرأة



عقدت اللجنة الوطنية للمرأة على هامش فترة الانعقاد الثالثة لبرلمان الأطفال ورشة عمل لأعضاء برلمان الأطفال تعرف خلالها المشاركون على معنى مصطلح النوع الاجتماعي (الجندر gender)، واطلعوا على معلومات حول التمييز النوعي ودوره في الحد من إشراك أعضاء المجتمع في التنمية، واستراتيجية مكافحة الفقر والعنف ضد المرأة. ووجهت الأخت / حورية مشهور نائب رئيس اللجنة الوطنية للمرأة كلمة لأعضاء البرلمان حثتهم فيها على التعرف على مظاهر التمييز النوعي والقيام بدورهم كأعضاء برلمان في نشر هذه الفكرة ونبذ العنف والتوعية بين الأطفال بفكرة الورشة. وقد أبدت اللجنة الوطنية للمرأة استعدادها في الشراكة مع المدرسة الديمقراطية بعقد ورش عمل تدريبية لأعضاء البرلمان في كل فترة انعقاد تختلف بحسب عنوان الورشة.

أستجواب وزير التربية والتعليم وحقوق الانسان

أستجوب برلمان الأطفال أثناء فترة انعقادها الثالثة التي عقدت خلال الفترة من ٤-٨ من ديسمبر الماضي (تحت شعار إلزامية ومجانبة التعليم) الدكتور / عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم الذي رد على أسئلة أعضاء البرلمان حول إلزامية ومجانبة التعليم، ومدى قيام الوزارة بدورها في تنفيذ مواد الدستور والقوانين والاتفاقيات الدولية حول إلزامية ومجانبة التعليم، حيث أوضح لأعضاء البرلمان ما تقوم به الوزارة والأجهزة التابعة لها في تنفيذ خطة الألفية الثانية حتى عام ٢٠١٥ م. من جانبه رد الأخ / علي تيسير وكيل وزارة حقوق الإنسان على استفسارات البرلمانيين حول ما تقوم به الوزارة في تفعيل هذه المواد موضحاً أن

التعليم حق من حقوق الإنسان كما أعتذر عن عدم الحضور وزير الشؤون القانونية. هذا وكان البرلمانيون الصغار قد تعرفوا من خلال الأخ / عبدالعزيز كرو رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب على عدد من البيانات والتشريعات التي يقوم بها مجلس النواب لمتابعة قضايا الأمية في اليمن خاصة الأمية في المرحلة الأساسية. حضر اللقاء الأخوة / عبداللطيف المنفي مدير مشروع التعليم الأساسي في وزارة التربية والتعليم والأخ / أحمد الحاج مدير عام الأنشطة في الوزارة وعدد من المهتمين بقضايا الطفولة وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام المختلفة.

(نرسم الغد بأقدامنا)

سار الأطفال عدة امتار، لمسافة تفصلهم عن حلم نرغبه.. ارتدوا حقوقهم، التي تمثلها قوانين ومواد دستورية، وقبوا بأقدامهم وثيقة عهد بان ليضيع حق وراءه مطالب. لم تكن مسيرة حزبية يجبر فيها حزب أطفال المدارس بان يتجهوا للتصفيق لهذا أو ذاك ولحضور إحتراف دعائي للديمقراطية. إنما هم فتية امانوا بحقهم وازدادو هدى.



بلقيس علي الهبي

برلمان الأطفال هذه القوة الكافية للغد، جمعوا أصدقائهم وأنصارهم الذين لم تلونهم المصالح الخاصة، ليذهبوا سيراً لبضعت أمتار من مجلس النواب إلى وزارة التربية والتعليم في ميدان من أهم واكثف الميادين أزدحاماً في العاصمة صنعاء ليس فقط لإيصال كلمات مكتوبة هي توصيات جلسة البرلمان حول (مجانبة والزامية التعليم). وإنما كانت خطواتهم هي ما يسمى التصويت با لقدم.. فهي خطوات ليسمع الجميع أن هناك جبل قادم لن تكون لعبة الديمقراطية بالنسبة له هي التصويت بالبر والسكر، وإنما التصويت با لحق والواجب والمصلحة العامة. سار هؤلاء الأطفال ليعبروا نمط الثقافة حيث تبرز لدينا دائماً مقولة ليست لدينا ثقافة مبررات فاراو برلمان الأطفال أحد الطرق السلمية للمطالبة با لحق. ولأن الديمقراطية تنشئة ولأن ذاكرة الطفولة لا تنسى، كانت المسيرة نحت في ذاكرة الأطفال أن حقهم موجود والمطالبة به مكفولة والطرق السلمية أفضل الوسائل وان أقدامهم لم تخلق للجري فقط وراء سياسات الآخرين ولكنها أيضاً وجدت لتخلق غداً أفضل وأن مشوار الألف ميل يبدأ بامتار.

إعدام طفل



تلقى برلمان الأطفال توصيل دفاع عن الطفل هائل سعيد الزوقري المسجون في سجن تعز منذ خمس سنوات وصدر بحقه حكم بالإعدام في قضية قتل عندما كان عمره ستة عشر عام ويعتبر حدث ولم يتم إثبات عمره أمام المحكمة في وقته. وعليه فالمدرسة الديمقراطية (الإمانة العامة لبرلمان الأطفال) قد حولت قضية المذكور للدفاع عنه إلى الاستاذة المحامية / نبيلة المفتي المستشار القانوني للمدرسة الديمقراطية أمام الشعبة الجزائية بمحكمة استئناف تعز ليتم معاملته كطفل حدث عند دخوله السجن عام ١٩٩٩ م حيث وعمر السجين حالياً ٢١ عام. ويجب أن تعاد مناقشة قانون حقوق الطفل وتحديد سن الحدث.

هيئة التحرير

د/ عبدالله الزلب

المستشار الاعلامي

أ/ الهام الكبسي

رئيس التحرير

أ/ بلقيس الهبي

مدير التحرير

أكرم خالد الشامي

سكرتير التحرير

الاخراج الصحفي

عبدالوطني الرجوي

هيئة التحرير - أعضاء البرلمان

العنوان : مقر المدرسة

الديمقراطية

البوينة جوار وزارة الخدمة

المدنية

ص.ب (٨١٨) ت ٢٧٥٥-٧

بريد الكتروني

aml115@hotmail.com

www.yemenchildren.org

الاطفال المحرومون .. دراسة ميدانية (٢-١)

والمدعية، وجود أزمة الإحساس بالانتماء، الشعور بالخوف، بسبب حياة الشارع وتعرضهم للتحرشات الجنسية اللفظية والفعلية والتعرض للإبتزاز والعنف، حب التملك واكتساب المال، الميل للعوانية، عدم التركيز، ممارسة الحرية بلا قيود. ثم تناول الفصل الثاني الأطفال العاملين (عمالة الأطفال) وقصدت الباحثة بها هو استغلال الأطفال وتشغيلهم في أعمال لا تناسب مع سنهم القانوني (١٨ سنة) مما يؤدي إلى حرمانهم من طفولتهم، وعمالة الأطفال قريبة بعض الشيء من أطفال الشوارع لأن بعضهم (أي أطفال الشوارع) يرسلون إلى العمل أيضاً، متناولة أسباب تشغيل الأطفال ومنها الفقر وتعطل الوالد عن العمل مما يؤدي إلى إرسال الابن إلى سوق العمل. كما أن كثير من أصحاب الورش يفضلون تشغيل الأطفال لعدة أسباب منها سهولة تعلمهم للحرفة، ولأهم لرب العمل أفضل من العمال الكبار في بعض المهين، يتقاضون أجراً أقل من أجر الكبار ويقبلون بالعمل لمدة ساعات طويلة دون إبداء أية مناقشات، لا يثيرون خلافات كما يفعل العمال الكبار. إضافة إلى أسباب تربوية كالفشل في الدراسة (الرسوب) والهروب من المدرسة (التسرب) الذي يرجع إلى ازدياد الفصل، الضرب من قبل المعلم، ضعف مستوى المعلمين، قيام المدرسين بجمع مبالغ مالية من الطلاب.

وتطرقنا الدراسة إلى خطورة الأعمال التي يعملون بها سواء في الزراعة أو البناء وورش إصلاح السيارات وغيرها، ثم تناولت آثار عمالة الأطفال، وسبل علاج مشكلة عمالة الأطفال عن طريق رفع مستوى المعيشة، رفع مستوى الوعي بخطورة مشكلة عمالة الأطفال، وضرورة تضافر جهود المجتمع للمساهمة في علاجها. ثم تعرضت لعدد من الجهود للحد من من ظاهرتي أطفال الشوارع و عمالة الأطفال مثل إنشاء مراكز الاستقبال (تجربة مركز الطفولة الآمنة - صنعاء) التي اعتبرتها الباحثة نقطة البدء للتواصل مع أطفال الشوارع وجذبهم وذلك من خلال الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والغذائية، وفي هذه المراكز يتم دراسة حالات الأطفال واحتياجاتهم ومعالجة مشاكلهم.

وجاءت فكرة إنشاء مركز الطفولة الآمنة بعد الجهود الحكومية والأهلية التي أقيمت تحت رعاية المجلس الأعلى للأومومة والطفولة على أن تبدأ التجربة في أمانة العاصمة ومن ثم تتوسع في بقية المحافظات.

أنشئ المركز في ديسمبر ٢٠٠١م وكان الهدف العام من إنشائه حماية ورعاية الأطفال بلا ماوى وتأهيلهم اجتماعياً ومهنياً بما يضمن إعادتهم إلى أسرهم وإدماجهم في المجتمع، كما تقوم هذه المراكز بتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية، تعديل سلوك الطفل بحيث يتوافق مع المجتمع، وتنمية مهارات الطفل المهنية والتعليمية، وتحسين العلاقة بين الطفل وأسرته، وإعادة توافق الطفل مع ذاته.. مشيرة إلى أن عدد الأطفال المقيمين حالياً في المركز ٢٨ طفلاً يقبمون إقامة دائمة فيه.

● أما جهود المجتمع في الحد من مشكلة عمالة الأطفال فجاءت كالتالي أصدر قانون خاص بالأطفال العاملين في عام ١٩٩٥م الذي نصت مواد على تحديد سن العمل وساعات العمل وضرورة معرفة الأسرة وتوفير بيئة عمل ملائمة. لمزيد من التفاصيل www.yemenchildren.org

في بادئة جديدة تقوم بها عدد من مدارس العاصمة لتشجيع البحث من التلاميذ قدمت الطالبة آلاء غالب الإرياني بحث بعنوان (الأطفال المحرومون في اليمن) حيث تقول الباحثة الصغيرة انها أختارت البحث في هذا الموضوع كونها مشكلة اجتماعية يعاني منها مجتمعنا اليمني بكثرة... واعتبرت الباحثة الأطفال المحرومون هم أطفال الشوارع والأطفال العاملين، والمعاقين، والأيتام والفتيات الذي خصصت فصل كامل لكل فئة منهم،

واكتساب الخبرات بحثاً عن العمل. وتطرقنا الدراسة إلى وضع أطفال الشوارع الصحي والتعليمي مشيرة إلى أن نسبة الأطفال المتحقين بالمدرسة خلال العام الدراسي ١٩٩٨ - ١٩٩٩م ٦١٪ (٦٣٪ ذكوراً، ٣٧٪ إناثاً)، في الوقت الذي كان فيه ٣٩٪ منهم خارج الدراسة (٣١٪ ذكوراً، ٦٩٪ إناثاً)، وذلك استناداً إلى النتائج التي أفرزها برنامج الحد من الفقر، الظروف المعيشية والاجتماعية لأطفال الشوارع الذين يتعرضون للاضطهاد والتفرقة الاجتماعية ويؤدي بهم إلى أن يكونوا مجرمين لشعورهم بان لا أحد يهتم بهم أو يدافع عنهم، فيعتقدون أنهم يستطيعون الدفاع عن أنفسهم في كونهم مجرمين...

وأشارت الدراسة إلى عدم توافر أية بيانات رسمية رغم انتشارها حيث قدر عدد الأطفال المتسولين بحوالي ٥٦٢ طفل وطفلة من خلال الدراسات التي أقامتتها وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٣م وقد اعترض الباحثين على هذه الإحصائية لعدم واقعيتها، كما بينت نتائج الدراسات التي أقامتتها منظمة اليونيسيف بالتعاون مع منظمة رادابارن والبنك الدولي عام ١٩٩٧م أن حجم الأطفال العاملين في شوارع صنعاء يقدر بين (٣٠٠٠-٦٠٠٠). وحسب تقديرات دراسة مقدمة لمنظمة اليونيسيف فإن في صنعاء وحدها في عام ٢٠٠٢م حوالي ٢٨.٧٨٩ من أطفال الشوارع. أما سمات أطفال الشوارع في اليمن فتتمثل في سوء التغذية، التقزم، النحافة، الأمراض الجلدية والتنفسية



ويتضمن البحث خمسة فصول بدأت الفصل الأول منه بعنوان أطفال الشوارع قنبلة موقوتة وعرفت الباحثة أطفال الشوارع بأولئك الذين يعملون في الشوارع ويقضون أوقاتهم فيها، وعلى الأخص في المناطق الحضرية، إضافة إلى أولئك الذين يقيمون فيها، أو الذين لا يقيمون مع أسرهم، ولكن في تجمعات غير رسمية وفي غياب أولياء أمورهم. ولقد عرفت كلاً من المجلس الأعلى للأومومة والطفولة ووزارة الشؤون الاجتماعية أطفال الشوارع بأنهم أحد صور التعرض للانحراف والضياع ذكوراً كانوا أم إناثاً وهم الذين يعانون وهنا في علاقاتهم الأسرية ولا يتصلون بأسرهم بصفة منتظمة ويتخذون من الشارع بكل ما يشمل عليه ألفهوم من معنى - ماوى ومجلاً لإقامتهم الدائمة ومصداً لمعيشتهم. ويقصدهم (أي أطفال الشوارع) الحماية والإشراف والتوجيه من قبل أشخاص راشدين أو مؤسسات ترعاهم. وتناولت الدراسة الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الظاهر كالعوامل الاقتصادية المتمثلة في الفقر وانخفاض مستوى دخل الفرد إلى أدنى مستوى (٣٧٠\$ سنوياً)، وعودة المغتربين بعد حرب الخليج الثانية ما يقارب المليون شخص وانخفاض سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية والزيادة السكانية بمعدل نمو يصل إلى (٤٪) (٣٪).

ثم العوامل الاجتماعية وتتمثل في التفكك الأسري من (خلافات بين الأبوين وانفصال - تعدد الزوجات)، واليتم والإقامة لدى الأقارب ثم القسوة والتمييز في المعاملة والهجرة (الدخلية والخارجية) وكبر حجم الأسرة الذي غالباً ما يتزامن مع الفقر فيخرج الأبناء للعمل توفيراً للقمعة العيش إضافة إلى عدم ملائمة السكن. والتسرب من التعليم الذي يرجع إلى النقص في المدارس وبعدها وسلبيات المنهج الدراسي وارتفاع تكلفة التعليم يخلق علاقة اغتراب بين الطفل والمدرسة وبالتالي التسرب منها إلى الشارع. وتناولت الدراسة أسباب انتشار الظاهرة ومنها التقصير في التوعية والرقابة من الدولة ومنظمات المجتمع المدني والأسرة، إضافة إلى أسباب نابعة من الأطفال أنفسهم كالبحث عن الترفيه والهروب من الضغوطات إلى حرية الشارع، والثقة الزائدة من الأهل أو اللامبالاة بالأطفال مما يشعروهم بعدم الانتماء وعدم تفهم مشاعرهم فيلجؤون إلى الشارع، وإشباع روح المغامرة